**VIDEO 7**

**جلسة مناقشة تقرير لبنان الوطني الثالث**

**ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل لحالة حقوق الانسان**

**كلمة سعادة السيد فادي يرق**

**المدير العام للتربية**

**وزارة التربية والتعليم العالي**

بيروت، في ١٨/١/٢٠٢١

إننا ملتزمون قضيّة الحقّ في التّعليم النوعي والجيّد لجميع الأطفال، ذكور وإناث، الموجودين على الأراضي اللبنانية، من لبنانيين ولاجئين.

**أوّلاً**: إنَّ وزارة التّربية والتّعليم العاليّ واصلت عملها بجهد، لإيصال التعليم وتفعيل هذا الحق لجميع الأطفال، في ظل تداعيات الاحتجاجات والأزمة المالية والاقتصادية، وواقع جائحة كورونا وانفجار مرفأ بيروت، عن طريق إستكمال التعليم عن بعد، أو التعليم المدمج والإستفادة من البيئة المدرسية، لنشر الوعي لحماية المعلمين والمتعلمين من فيروس كورونا. وذلك، من خلال إصدار مجموعة تعاميم وقرارات تضمنت الإجراءات والتدابير المتعلقة بتعليق الدروس، وإعداد برامج طوارئ لإنهاء المناهج التعليمية، واستكمال التدريس عن بُعد.

كما وضعت "**خطة العودة إلى المدرسة 2020- 2021"**، وهي خطّة مرنة لتخطّي التّحديّات المتشابكة وأثرها، لناحية زيادة الطلب على التعليم الرسمي.

كما استكمل "برنامج تعليم النّازحين السّوريّين بدعمٍ من المجتمع الدّوليّ"، وبالتعاون مع منظمة اليونيسيف وUNHCR، التي ساهمت عن طريق استيعاب الأطفال في دوامات التعليم النظامي ومتابعة التعليم غير النظامي. ويتوقع أنْ تساهم الجهود المبذولة في تأمين استقرار نموّ الأطفال فكريًا وعاطفيًا.

بلغ عدد التّلاميذ المُسجّلين في المدارس الرّسميّة للعام 2019-2020، (500.677)، 41% منهم غير لبنانيين ولاجئين. وشهدت زيادة بنسبة 12% في عدد التلامذة اللبنانيين للعام 2020-2021.

عملنا على تنسيق الجهود مع اليونسكو، تأميناً للاستجابة السريعة لتداعيات انفجار المرفأ، وذلك لتأهيل الأضرار الناتجة على أكثر من 300 مدرسة ومعهد وجامعة، وتأثّر حوالي 93.000 تلميذ 8.000 معلم/معلمة وإداري، ولا تزال الحاجة قائمة لتأمين التجهيزات.

**ثانيًا:** تحسين نوعية التعليم:

1. يتواصل العمل على تحسين نوعية التعليم عبر رفع قدرات المعلمين والإداريين في المدارس، وكذلك التلاميذ عبر التدريب المستمر والإرشاد على:

● استعمال المنصات الإلكترونية وطرق التعليم عن بعد؛

● الدعم النفسي والاجتماعي؛

* ومتابعة برامج التوعية والحماية من كل أنواع العنف وخاصة السيبيري والوقاية من فيروس كورونا.
1. واستكمال تنفيذ سياسة حماية الطفل في البيئة المدرسية.
2. ومتابعة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وخاصة بعد الانتقال إلى التعليم عن بعد.

**ثالثًا:** دعم النظام التعليمي:

في إطار الجهود لدعم النظام التربوي، تعمل الوزارة على:

● توسيع وزيادة سرعة شبكة الإنترنت في المدارس،

● إطلاق منصة التعليم عن بعد LMS،

● وضع نظام معلوماتي جغرافي GIS يرصد حالات الإصابات والمخالطة للهيئة التعليمية والتلامذة ومتابعتهم من لجنة العودة الامنة،

● انشاء لجنة للاستجابة لتداعيات انفجار مرفأ بيروت،

● العمل على إعداد خطة خمسية لتأمين استقرار ومرونة القطاع التربوي وتطويره.

ونعمل حاليًّا على إعداد استراتيجيّة وطنيّة لتحقيق الهدف الرّابع من أهداف التّنمية المُستدامة بحلول 2030.

**رابعًا:**

حققت الوزارة جملة إنجازات فيما خص حقّ الطّفل في التّعليم، وهي تسعى لإضافة المزيد من الضّمانات للتّلاميذ، والّملخصة بما يلي:

1. تركيز الجهود على دعم وحدة الأسرة التّربويّة وتقديم المساعدة والرّعاية لها للقيام برسالتها في تربية الطّفل وتعليمه وتهذيبه،
2. معالجة محدوديّة الحصول السّريع على المواد التّعليميّة وتجهيزات الاتّصال والتواصل،
3. وضع السّياسات والإستراتيجيّات الواجب اتّباعها في القضايا التّربويّة وإنشاء الآليات المناسبة للتّنسيق والتّفاعل المُشترَك بين الأجهزة المعنيّة بهذه القضايا،
4. التماس المساعدة من المجتمع الدّوليّ والدّاخليّ من أجل دعم تأهيل المدارس المُتضرّرة وتأمين التجهيزات اللازمة،
5. تعزيز التّعاون مع المجتمع الأهليّ والمنظّمات غير الحكوميّة ومنظّمات المجتمع المحليّ،
6. التماس المساعدة من مجلس حقوق الإنسان، لكي نعلنَ عن الإجراءات والتّدابير الّتي نتّخذها في سبيل تحسين أوضاع حقوق التّلاميذ في التّعليم وللوفاء بالتزاماتنا في هذا المجال.